

أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٢٦-١٩٤٣)

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/٦/٢٣
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٧/٢٨

م.م. باهرة عادل هادي(*)

تناول فيه حقوق الطوائف اللبنانية وحرّياتها، وكما أنها تبرز في اظهار قوة فرنسا في وضع الدستور على الرغم من بعض المعارضين من بعض الطوائف والذين اندمجوا مع الدستور فيما بعد.

تأتي من كون هذه الدراسة بحسب علم الباحثة الدراسة التي تسلط الضوء على الدستور وأثر فرنسا في كتابته وتعديلاته، وأثره على الحياة السياسية أبان تلك المدة.

وبناءً على ما سبق فإن الدراسة الحالية تأخذ أهميتها من كون النتائج التي ستخرج بها ستكون بمثابة وثيقة تاريخية مهمة توثق أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٢٦-١٩٤٣).

الإطار الزمني

حدد الإطار الزمني لموضوع الدراسة من عام ١٩٢٦-١٩٤٣.

Bahera1992@uomstansiriyah.edu.iq

مقدمة

يعد موضوع اثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور ١٩٢٦-١٩٤٣ من المواضيع المهمة لما لها اثر كبير في الحياة السياسية في لبنان لما تضمنه الدستور من مبادئ اساسية له اثره البعيد في النظام اللبناني، وانشاء حكومة جمهورية تمتع بها المواطنون بحقوق متساوية امام القانون، لكن على الرغم من هذه المبادئ والمواد التي وضعتها فرنسا كان هناك بعض من سكان اهالي لبنان عارضوا الدستور، ولاسيما المسلمين، ولكن اندمجوا مع الدستور فيما بعد، اضافة إلى ذلك التعديلات الدستورية التي اجرتها فرنسا على الدستور اللبناني كان لها اثرها الكبير على الحياة النيابية فيما بعد، فقد تمكنت فرنسا في ادارة امور البلاد اللبنانية وغيرت الكثير من مواد الدستور بما يلائم مصلحتها الخاصة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة بأن موضوع (أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٢٦-١٩٤٣) من المواضيع المهمة، لأن فرنسا أثرت تأثيراً كبيراً في وضع الدستور اللبناني وتعديلاته، والذي عد من الدساتير المهمة الذي

(*) الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية.

أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٢٦-١٩٤٣)

إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة في معرفة أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني خلال المدة (١٩٢٦-١٩٤٣).

هدف الدراسة

إبراز أثر فرنسا في ضوء التعديلات الدستورية عام (١٩٢٦-١٩٤٣).

منهج الدراسة

يعتمد المنهج الوصفي السرد في عرض الاحداث التاريخية على جمع المعلومات وتقديمها بأسلوب متسلسل ومنهجي.

فرضية الدراسة

انطلقت فرضية الدراسة في ضوء صياغة الاسئلة التالية:

ما أسباب اعلان الدستور اللبناني؟

ما مضمون الدستور اللبناني؟

ما هي اهم الطوائف التي عارضت اعلان الدستور اللبناني؟

ما هي اهم التعديلات التي جرت على الدستور اللبناني؟

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وثلاث

مباحث، تناول المبحث الاول اسباب اعلان الدستور اللبناني ومضمونه عام ١٩٢٦ من قبل فرنسا لكسب ود الطوائف اللبنانية بعد الثورة السورية التي حدثت عام ١٩٢٥، وكذلك تضمن اهم المواد الدستورية التي اعلنتها فرنسا وانشاء حكومة برئاسة شارل دباس، فيما تضمن المبحث الثاني اهم المناطق التي عارضت اعلان الدستور اللبناني، ولا سيما منطقة جبل عامل وبعلبك وطرابلس وصيدا وغيرها، ولم تجد تلك المعارضة اذناً صاغية من قبل فرنسا بل اندمجت تلك الطوائف مع الدستور فيما بعد، اما المبحث الثالث فحمل في طياته اهم التعديلات والمواد الدستورية التي جرت او عدلت على الدستور اللبناني خلال الاعوام ١٩٢٦ إلى خروج فرنسا عام ١٩٤٣.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المهمة التي كان لها دور كبير في اغناء الهوامش بالمعلومات والاحداث التاريخية، وخصص منها بالذكر كتاب جوزيف صقر قصة وتاريخ الحضارات العربية، وكتاب هيلينا كوبان وكتاب علي عبد فتوني، وكذلك رسالة الماجستير للباحث سعد محسن عبد العبيدي السياسة الفرنسية تجاه لبنان، وكذلك رسالة الماجستير للباحثة لقاء سامي سعيد جبل عامل في لبنان، والتي اغنت البحث بالمعلومات القيمة واسهمت بشكل كبير في اعطاء معلومات دقيقة عن الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الدستور، عام ١٩٢٦،

التعديلات، لبنان، شارل دباس.

المبحث الأول

أسباب اعلان الدستور اللبناني ومضمونه عام ١٩٢٦

كانت الادارة الفرنسية في لبنان وسوريا تعاني من متاعب سياسية واقتصادية وعسكرية، نتيجة لسعة الجهاز الاداري والعسكري، فضلاً عن وجود معارضة في لبنان وسوريا، لذلك ظهرت دعوات لتغيير ادارة المستعمر، مما جعل السياسي الفرنسي بونكارية^(١) انتقاد هذه الإدارة، وانطلاقاً من ذلك جاءت دعوات القادة السياسيين، وفي مقدمتهم ويغاند^(٢) الذي حث وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٢٣ على وضع دستور للبنان، وبدأ الاهتمام بوضع الدستور من قبل بريان وزير خارجية فرنسا الذي الف اول لجنة في باريس لوضع الدستور اللبناني والغريب هو ان الدولة المنتدبة عمدت على صياغة الدستور او القانون الاساسي في باريس، وليس في لبنان وعلى ايدي فرنسين مباشرة بدون اشتراك اي لبناني معهم^(٣).

وكانت للثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، التي اندلعت في سوريا^(٤) بقيادة سلطان باشا الاطرش^(٥)، وامتدت إلى لبنان، ولقت تأييداً في مناطق راشيا وحاصبيا وبعض مناطق الجنوب اللبناني دوراً كبيراً في حمل سلطات الانتداب إلى الاسراع في تعديل اساليب عملها السياسي وتمثل ذلك التعديل باستعداد فرنسا لإطلاق مرحلة جديدة بشأن وضع الاسس لصياغة الدستور اللبناني، الذي يتوافق مع تطلعاتها السياسية،

ونتيجة لذلك قامت السلطات الفرنسية في (٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٥) بتعيين هنري دي جوفنيل^(٦) معارضاً سلمياً في سوريا ولبنان بدلاً من ساراي، وتلقى تعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية، والتي تضمنت اعطاء لبنان وسوريا حرية واسعة، وتحويل تلك البلاد ادارة نفسها من الواجهة الداخلية، وان يحتفظ المفوض السامي بسلطة الاشراف على ادارة البلاد^(٧).

وفي الثاني من كانون الاول عام ١٩٢٥ وصل المفوض الفرنسي الجديد هنري دي جوفنيل وكانت الثورة السورية على أشدها، وقد حاول المفوض الفرنسي استرضاء اللبنانيين بدعوة المجلس النيابي إلى وضع دستور للبلاد، وإلى منح اللبنانيين حق اختيار حاكم لهم من الشعب^(٨) ومما جاء في هذا الدستور «ان حقوق سكان سوريا ولبنان سوف تحدد وفقاً لمبادئ حريات الغرب التي تقع على كاهلنا ادخالها في القوانين والعادات الخاصة بالشرق العربي حرية الوعي والضمير...»^(٩).

بعد صياغة الدستور واققراره جرى فوراً العمل بموجبه، الا ان الدستور لم يكرس استقلال لبنان الكبير، كما أكد ذلك دي جوفنيل في خطابه يوم (٤/١٢/١٩٢٥)، لكنه أكد على وجود الكيان اللبناني المتميز في سوريا، وبدأ تطبيق الدستور في المدة التي كانت الثورة السورية تقرع ابواب لبنان^(١٠).

ويعد ولادة الدستور اللبناني بداية لعهد

الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب، وكان وضع الدستور ناتجاً إلى عدة اسباب اهمها:

مطالبة اللبنانيين المستمرة بوضع دستور لبلادهم ينقلها من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الحكم الوطني.

المادة الاولى من صك الانتداب التي كانت قد ألزمت الدولة المنتدبة بوضع نظام اساسي خلال ثلاث سنوات من بداية تنفيذ الانتداب.

اندلاع الثورة السورية الذي أخرج الموقف الفرنسي وجعله أكثر قابلية لتلبية المطالب اللبنانية فوافق على وضع الدستور اللبناني.

ونتيجة لذلك دعا المفوض السامي هنري دي جوفنيل المجلس التمثيلي المنتخب إلى الانعقاد لوضع دستور للبنان، وتحول بذلك المجلس إلى مجلس تأسيسي واختيار لجنة من اعضائه لدرس المشروع وتحضيره برئاسة ميشال شبحا وهو مفكر وصحافي لبناني، وقد بدأ عمله مستلهماً الدستور الفرنسي الصادر عام ١٨٧٥^(١١)، ومستمداً منه بعض النصوص، وبدأ مجلس النواب بمناقشة مسودة الدستور في (١٩ أيار ١٩٢٦)، واستغرق الامر عدة جلسات إلى يوم ٢٢ أيار وفي (٢٣ أيار ١٩٢٦)، وافقت الجمعية التأسيسية على نص دستوري حول دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية^(١٢).

وعلى هذا الاساس جاء الدستور اللبناني المستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية الذي جعل اللغة الفرنسية إلى جانب العربية (المادة ١١) وعلى الرغم من ان المادة (١٢) من الدستور اللبناني تنص على ان لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا يميزه لأحد على الاخر من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون، ونرى ان المادة (٩٥) تناقضها تماماً اذ تكرر الطائفية واكدت المادتان (٩-١٠) الاعتراف بشرعية وجود الطوائف اللبنانية ومنحها صلاحيات ادارية وتشريعية وقضائية، اما الدولة الفرنسية فقد اوجدت بعد اعلانها دولة لبنان الكبير عنصراً مهماً من عناصر النزاع ودعمته بالممارسات الفرنسية الطائفية، التي اثارت الشكوك والريبة في نفوس المسلمين، وكان اول من اهداها صيغ لبنان بصيغة طائفية مذهبية^(١٣).

ويلاحظ من ذلك كان الدستور اللبناني يتألف من مائة ومادتين موزعة على ستة عناوين مقسمة إلى فصول فرعية يظهر العنوان الخامس بصورة بارزة، لأنه يؤكد في خمس مواد متتالية (المادة ٩٠-٩٤) ومتناسكة بقوة على وجود الانتداب ووضوح امتيازاته، الامر الذي يتضمن ان اقتراح ممثلين الشعب اللبناني بموجب الدستور على اقرار الدستور، وقد ادى إلى الاعتراف الشكلي من جانب لبنان بالانتداب، فكانت تتضمن المادة (١٠٢) على «ان الدستور الحالي يوضع تحت رعاية الجمهورية الفرنسية بوصفها منتدبة من عصابة

الامم، وتلغى كل الاحكام التشريعية المخالفة للدستور الحالي»^(١٤).

اضافة إلى ذلك عملت فرنسا على بدأ مرحلة جديدة من الديمقراطية تستطيع من خلالها الفئات اللبنانية الفاعلة ان تعبر عن رأيها بشأن وضع اسس الدستور يتوافق مع تطلعاتهم السياسية^(١٥)، ونتيجة لذلك منحت فرنسا دستوراً للبنان اصبح بموجبه جمهورية لها رئيس ومجلسان، احدهما مجلس النواب والاخر مجلس الشيوخ، ولكن المنسوب الفرنسي بقي يتمتع بصلاحيات مطلقة في لبنان^(١٦)، هكذا تحولت دولة لبنان الكبير إلى جمهورية واصبحت تدعى ابتداءً من اول ايلول ١٩٢٦ بالجمهورية اللبنانية^(١٧).

وبعد مرور ثلاثة ايام على اعلان الدستور اي في ٢٦ أيار من العام ذاته انتخب المجلسان النيابي ومجلس الشيوخ شارل دباس^(١٨) اول رئيس للجمهورية اللبنانية^(١٩)، واتخذت هذه الجمهورية العلم الثلاثي الالوان الذي تتوسطه شجرة الارز علماً وطنياً لها، اذ امتدت تلك الجمهورية حتى كانون الثاني عام ١٩٣٤، وكان الدباس مرشحاً من قبل الحكومة الفرنسية، وقد استهدفت فرنسا من وراء انتخابه تخفيف حدة النزاعات الطائفية في لبنان، اذ كان الدباس الارثوذكسي المذهب الاكثر قبولا لدى السنة والشيعية والدروز من اي زعيم ماروني اخر، واستطاع الدباس الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الفرنسيين واللبنانيين على حد سواء^(٢٠).

هكذا تألفت السلطة التشريعية في لبنان بعد صدور الدستور اللبناني، من مجلسين مجلس الشيوخ والنواب كما ذكرنا سابقاً وفي (١٧ تشرين الاول ١٩٢٧)، جرى اول تعديل دستوري وقضى بإلغاء مجلس الشيوخ، وبذلك اصبحت السلطة التشريعية تتألف من مجلس واحد هو مجلس النواب، لذا نصت المادة (١٦) من الدستور على ان تتولى السلطة المشتركة هيئة واحدة وفي مجلس النواب، ونص الدستور اللبناني ايضاً على تكوين مجلس النواب بطريقة الانتخاب، واحال على قانون انتخاب النواب فيما يتعلق بعدد اعضاء المجلس وكيفية انتخابهم، اذ نص على ان يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المركبة الاجراء^(٢١)، إلى ذلك قسم الدستور اللبناني الذي وضع عام ١٩٢٦ اللبنانيين إلى قسمين، فقد تعامل معه فريق بالارتياح وآخر بالارتياح، وكان بالنسبة إلى الفريق الاول بداية الخلاص من الاستعمار الفرنسي وضرباً من ضروب التحرر والاعتناق، في حين كان الدستور بالنسبة إلى الفريق الثاني لا يليق الحاجات والمطالب القومية المطلوبة^(٢٢).

وإلى ذلك حاول المفوض السامي هنري دي جوفنيل اشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني المقترح للجمهورية اللبنانية، وقد ارسل إلى جميع الهيئات السياسية والدينية يطلب رأيها ومشورتها، ولكن القوى الاسلامية تعبيراً عن رفضها للواقع التقسيمي للبلاد، وامتنعت عن

على تكوين مجلس النواب والاعيان، وقد اوجت تلك المبادرة للكثيرين بأن هناك تقدماً ملموساً في ممارسة الحكم الذاتي، وان ما قدمته فرنسا فاتحة لبدء حياة ديمقراطية سلمية، علماً بأن سلطات المفوض السامي كانت فوق الجميع، وان مثل هذه الخطوات كانت تهدف إلى طمس جذوة الحماس الوطني امام وضع الدستور والجمهورية اللذين، ثم اخراجهما بصورة واضحة، اذ اعلن المفوض السامي امام ممثلي الشعب وامام الحاكم ومجلس المديرين وكبار الموظفين والقضاة (الدستور اللبناني) ووضعه موضع التنفيذ^(٢٧).

إلى جانب ذلك صدر في ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٢٦ قرار رقم (٣٥٠٣) عن المفوض السامي الفرنسي بالاعتراف للمرة الاولى بخضوع الشعب في احوالهم الشخصية للتشريع الجعفري، اذ جاء هذا القرار وفي ظرف الثورة السورية ليدل على سياسة فرنسية قديمة في التعاطي ومسألة بلاد الشام على اساس مذهبية^(٢٨)، إلى جانب ذلك، لقد عزز الفرنسيون النظام القائم (المتصرفية)، بتكريس المضمون الطائفي الاقطاعي بطريق اعتماد الطائفية في التوظيف (المادة ٩٥ من الدستور)، كما في المجالس النيابية، وتوزيع مناصب الدولة ونظام الاحوال الشخصية (المادة ٩٩ من الدستور)، واحتضان الموارنة ومحاباتهم في الوظائف، وتشجيع مدارسهم واستقدام لاجئين مسيحيين بأعداد كبيرة، ومن ثم بالقرار التاريخي رقم (٦٠) عام ١٩٣٦ القاضي بتقسيم الطوائف إلى

المشاركة في صياغة الدستور، وعقد اجتماع مهم في دار جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، انتهى إلى رفع مذكرة في (٥ كانون الثاني ١٩٢٦)، تضمنت رفض المجتمعين المشاركة في صياغة الدستور ومطالبتهم بالوحودية السورية^(٢٩)، على اعتبار ان قانون الدستور اللبناني المستقل عن الداخل السوري يؤلف لتكريسا لواقع انفصال لبنان عن عمقه الحيوي والاقتصادي^(٣٠).

إلى جانب ذلك، اثبت دستور عام ١٩٢٦ بسرعة انه عامل ثابت في دعم نظام تدخل الطوائف في لبنان، لما تضمنه من مبادئ كان لها اثرها البعيد المدى ضمن النظام اللبناني، وهي ان تكون البلاد جمهورية يتمتع فيها المواطنون جميعاً بحقوق متساوية أمام القانون، كما كرست نظاماً ديمقراطياً أساسياً في لبنان يقوم على انتخاب مجلس تشريعي واحد، والحقيقة ان النظام الانتخابي الذي امنه الدستور يتجاوز الحدود القائمة بين طوائف البلاد، وعلى هذا الاساس لعب دوراً ملحوظاً خلال مراحل مختلفة في خلف حياة سياسية وطنية حقيقية^(٣١)، ويلاحظ من ذلك ان الدستور جعل من لبنان دولة جمهورية، غير ان الدستور ذاته اقر للانتداب بجميع الصلاحيات، وقد ظل القرار الاخير في جميع امور الدولة يعود إلى المفوض السامي الذي بقي قائماً إلى جانب الحكومة ورئيس الحكومة إلى جانب المستشارين الفرنسيين^(٣٢).

وكان لإعلان دستور عام ١٩٢٦ والاعلان في الوقت نفسه عن ان لبنان جمهورية، ثم العمل

المبحث الثاني

موقف المعارضين من دستور عام ١٩٢٦

عندما وصل المفوض السامي هنري دي جوفيل إلى بيروت لاستلام مهامه، دعا المجلس التمثيلي اللبناني لوضع دستور للبلاد، والف المجلس لجنة مكونة من (١٢) عضواً عرفت بلجنة الدستور، وطرح استئله على قادة البلاد السياسيين ورجال الدين المسيحيين والمسلمين لأخذ آرائهم، على أثرها اجتمع وجهاء المسلمين^(٣٢) في جمعية المقاصد الخيرية في بيروت في (١٥) كانون الثاني (١٩٢٦) كما ذكرنا سابقاً للبحث في الاسئلة الموجهة بشأن الدستور اللبناني، وتم الاتفاق بالأجماع على رفض الاجابة على تلك الاسئلة، لأن الامة الاسلامية لا تقر ببلبنان الكبير واصدروا قراراً بتلك الشأن جاء فيه «قررنا بالأجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً برغائب عموم المسلمين المجتمعين على رفضه لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد»^(٣٣)، إلى جانب ذلك، كانوا اهالي جبل عامل ايضاً أول من ثار بوجه الفرنسيين، كرد فعل رفضاً للدستور مما دعا بالقوات الفرنسية إلى مهاجمتهم، الا انه ومن المؤسف ان العاملين بقوا وحيدين دون مساعدة من ابناء جلدتهم من اللبنانيين، ولإدراك الفرنسيين في اخفاق الحل العسكري في فرض ارادتهم السياسية على ابناء جبل عامل، ولمعرفتهم بأهمية تلك المنطقة فركزت

طوائف تاريخية (١٥)، والمعدل عام ١٩٣٨ بقرار رقم (١٤٦)، بإدخال طائفة الانجليين^(٣٩) اضافة إلى ذلك تضمن الدستور احكاماً أساسية تتعلق بالدولة واراضيها وبالجنسية اللبنانية، وسلطات الحكم واجراءات تعديل الدستور والشؤون المالية^(٣٠).

ونتيجة كل ما ذكر فقد بقي الدستور معلقاً بمعظم اجزائه باستثناء المجلس النيابي، الذي عاد إلى الانعقاد بموجب قرار المفوض السامي، ولكن بتقييد صلاحياته، لا سيما من منح الثقة للحكومة ونزعها عنها، الامر الذي مكن الحكومة التي عينها المفوض السامي من البقاء، بالرغم من ارتفاع الاصوات في البرلمان وخارجة مطالبة بإعادة الدستور إلى الحياة الشرعية^(٣١).

ومما سبق نجد ان الدستور اللبناني الذي وضعة الفرنسيون عام ١٩٢٦، على الرغم من تضمنه حقوق جميع الطوائف اللبنانية، الا انه لا يلبي طموح اغلب الطوائف، ولا سيما الطوائف المسلمة في صيدا وبعبك وجبل عامل وغيرها، والتي كانت تحاول الحصول على الوحدة والاستقلال، بعد ان كانوا معارضين للحكومة، التي شكلتها قوات الانتداب، الا ان موقفهم تغير بعد وضع دستور يضمن حقوقهم.

إلى قسمين، الأول مؤيد للمتغيرات الجديدة، أما القسم الآخر وهو الذي يمثل الاكثية من المسلمين، ولا سيما مناطق جبل عامل وصور وصيدا ومرجعيون، فقد رفضوا الاعتراف بالدولة اللبنانية، وانتخاب شارل دباس رئيساً لها^(٣٦)، إذ عدو النظام الجديد صنعة فرنسية يفتقر إلى الأسس المعنوية والقانونية، ومسؤول عن إضعاف الصلات السياسية للمسلمين في لبنان من أبناء طائفتهم، فضلاً عن أن العاملين، بسبب ذلك فقدوا الكثير من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً، والتي سببت لهم بضيق اقتصادي، لذلك اعتمد العاملين من ذلك الفريق على سياسة معارضة تجاه الدولة اللبنانية، فلم يعترفوا بشرعيتها وامتنعوا عن التعامل والتعاون مع الرئيس شارل دباس ورفضوا تولي الوظائف والمناصب الحكومية^(٣٧)، إلى جانب ذلك، كان القرار الذي أصدره الفرنسيين، الذي كان يعترف بالمذهب الشيعي أثره الكبير على سكان جبل عامل، فقد قام وفد عاملي بزيارة السيد سولومياك موفد المفوض السامي، لشكر السلطات الفرنسية على ذلك، وأكدوا أعضاء الوفد للفرنسيين، أن الحركة الانشقاقية في جبل عامل، قد أخضعت وأن الشيعة جميعهم، سوف يحتشدون وراء الوحدة الداخلية في حدود لبنان الكبير، أما بالنسبة للمشاركة في الحياة البرلمانية، فأن حضور النواب الشيعة العاملين كان هزياً، في أثناء أعوام التي تلت انعقاد البرلمان لعام

عليها جهودها، واستطاعت استئالة بعض الزعماء عن طريق الإغراء بالمناصب الحكومية وغيرها، إلا أن الفرنسيين واجهوا موقفاً رافضاً من أبناء جبل عامل وأولهم الأدباء العاملين، وكان لتلك العوامل لها تأثيراً على العريضة التي تقدم بها أهالي جبل عامل، والتي تنص على ما يأتي «نحن أهالي جبل عامل منذ الحاقنا بلبنان الصغير ما زلنا نرى العزم علينا والغنم له ندفع الضرائب ولا يتفق علينا منها سوى القليل... لذلك يطلب من عميد الدولة المنتدبة هنري دي جوفنيل تحقيق آمالنا الراسخة في نفوسنا وهي فصلنا عن لبنان بإنشاء إدارة مستقلة»^(٣٨).

والملاحظ أن تلك العريضة قد وقعت من قبل النائبين نجيب عسران وفضل الفضل بالإضافة إلى زعماء العائلات الجنوبية، إلا أن تلك الموقف لم يكن بعيداً عن محاولات السلطة المنتدبة الهادفة لإثارة التفرقة بين السنة والشيعة بقصد تفكيك الحركة الوحدوية لهذا صدر المرسوم رقم (٥٥٠٣) بتاريخ (٢٧ / ١ / ١٩٢٦)، القاضي بإنشاء محاكم خاصة بالأحوال الشخصية للطائفة الشيعية، وركز الفرنسيون جهودهم لاستئالة الشيعة «اعتباراً منهم أن السنيين لا يمكن اكتسابهم فعلاً ودافعاً لقضية لبنانية محضة منفصلة من الداخل»^(٣٩).

أما موقف العاملين من إعلان الجمهورية وانتخاب شارل دباس رئيساً لها، فقد انقسم

١٩٢٦، فقد القى حضور النواب الأكثر نفوذاً، بنجاحة نواب جبل لبنان وبيروت بظلاله عليهم، وقد اضطبغت مداخلات النواب العاملين بالحديث عن احتياجات الجنوب، وقد بقيت المواضيع هي نفسها دوماً مع تنويعات، تتبدل حسب القضايا او المسائل المشارية في الجلسات^(٣٨).

وقد استمرت القوى الاسلامية والوحدوية تعبر عن رفضها الاعتراف بصيغة لبنان الكبير حتى عندما حاول المفوض السامي هنري دي جوفنيل في عام ١٩٢٦، اشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني المقترح للجمهورية اللبنانية، الذي كان قد ارسل إلى جميع الهيئات السياسية والدينية والزعامات الاجتماعية يطلب رأياً ومشوراً، لكن القوى الاسلامية والوحدوية امتنعت عن المشاركة في صياغة الدستور تعبيراً عن رفضها للواقع التقسيمي للبلاد السورية^(٣٩).

إلى جانب ذلك، كان لدستور عام ١٩٢٦ للطوائف المسيحية يشكل ضماناً للمستقبل، فقد أثار في المقابل أولئك الذين لم يروا في انشاء لبنان الكبير سوى حالة وصفتها النصوص التنظيمية بأنها حالة مؤقتة حتى ذلك الحين، والواقع ان الدستور كان يبلور تنازع كتلتين، مسيحية واسلامية، لها قوة عددية شبة متكافئة، جعلها تقتحم الاراضي منذ ١٩٢٠ في حالة توازن

مضطرب^(٤٠)، اضافة إلى ذلك، كان لفعل المجلس البلدي في بعلبك ومسلموا طرابلس وعكار ايضاً عارضوا الدستور، ولم تختلف العريضة التي تقدم بها اهالي صيدا إلى المفوض السامي عن العرائض التي تقدم بها المسلمون عامة، وكلها تطالب بالوحدة السورية وبالانفصال عن لبنان الكبير، وقع تلك العريضة اعيان صيدا، وفي مقدمتهم الاديب العاملي صاحب مجلة العرفان الشيخ^(٤١) احمد عارف الزين^(٤٢)، في غضون ذلك لم يفت العاملين ان يعبروا عن اعترافهم بالجميل لسلطات الانتداب وللحكومة اللبنانية فقام بذلك عبد الحسين شرف الدين يرافقه ثلاث نواب من الشيعة ثم اعلن هؤلاء النواب على نحو قاطع ان حركة الانفصاليين، قد هزمت في جبل عامل وان جميع الشيعة يدعمون وحدة الاراضي في لبنان الكبير على ان العلماء في صور قد التزموا الصمت، ولم يرشح شيء من مجادلتهم الداخلية حول تلك المسألة، وان كانوا قد تجادلوا فيها، وقد بقي مع ذلك تحديد المجريات في تنفيذ المرسوم الجديد فهو يقر بأن المسلمين الشيعة يشكلون طائفة مستقلة في لبنان الكبير لها مذهبها الشرعي الخاص بها، وهو المذهب الجعفري^(٤٣).

وفي غضون ذلك ارسل اهالي بعلبك وطرابلس ايضاً عرائض إلى المجلس رفضوا فيه الاشتراك في صياغة الدستور، وطالبوا بالالتحاق بالوحدة السورية، على اساس اللامركزية، وفي سياق تلك

في الحملة التي ترمي إلى فصل بعض اراضي لبنان الكبير عنه والحاقها بسورية^(٤٥).

ويلاحظ من ذلك، وقفت بعض النخب إلى جانب الدولة وحدودها، بل ان الشيخ محمد الجسر^(٤٦) استعمل مصطلح الامة اللبنانية، فضلاً عن ان ثمة تحول نفسي في اوساط النخب الشيعية والدرزية باتجاه الاندماج اكثر فأكثر في مؤسسات الدولة الجديدة، فنوابهم وافقوا على المادة الثانية من الدستور التي تنص على انه: «لا يجوز التخلي عن احد اقسام الاراضي اللبنانية او التنازل عنه»، ومهما يكن من امر لم تجد اعتراضات السكان اذنًا صاغية لدى الفرنسيين في بيروت وباريس، ولقيت الاهمال نفسة من عصبة الامم في جنيف^(٤٧).

نستنتج مما سبق ان على الرغم من معارضة اغلب اهالي جبل عامل وبلعبك وطرابلس وصيدا وغيرها، وتقديم العرائض والاحتجاج على الدستور والانضمام إلى سوريا، لكن تلك الاعتراضات لم تجد قبولاً لدى الفرنسيين، وبالتالي ان بعض تلك الطوائف اندمجت مع الدستور في مؤسسات الدولة الجديدة فيما بعد.

التطورات صرح النائب عمر الداعوق في المجلس التمثيلي اللبناني في شباط ١٩٢٦ مؤكداً موقف المسلمين في بيروت برفض الدستور والالتحاق بالوحدة السورية^(٤٤)، وارسل عمر الداعوق ايضاً برقية إلى سكرتير جمعية الامم تقال فيها: «ان فريقاً من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع مع كونهم اقلية عددية الا انهم يمثلون اكثرية للسكان الذين تتألف منهم الجمهورية اللبنانية»، وقد قدموا اثناء المناقشة في الدستور اللبناني اقتراحاً احتجوا فيه على ضم الاراضي التي يتمثلونها إلى لبنان دون ان يؤخذ لرأي اهلها قبل ذلك الضم، فهم يطالبون ان تولف تلك الاراضي دولة مستقلة ادارية مرتبطة باتحاد لا مركزية مع لبنان القديم وسوريا «هال الفرنسيون ان يروا الدعوة للوحدة السورية قد بلغت تلك الشأن، وان الغاية من وضع القانون الاساسي للبنان انما كان تفتيت التيار الوحدوي لتكون التجربة اللبنانية نموذجاً يحتذى في باقي الدويلات السورية، وبدلاً من ان تعطي التجربة ثمارها لصالح الفرنسيين، اظهرت غالبية المسلمين رغبتها في الانضمام إلى سوريا، فبدأت سلطات الانتداب تلاحق دعاة الوحدة وطلابها، واصدر الحاكم الفرنسي لليون كايلا قرار كل مجلس بلدية ببلعبك بتجاوزه حقوقه، وعد المفوض السامي، الذين يشيرون قضية الحدود انهم يشيرون عداوات الجنسيات والاديان، الا ان اكثر ما اغضب الفرنسيين اشتراك بعض الموظفين

المبحث الثالث التعديلات الدستورية ١٩٢٧-١٩٢٩-١٩٤٣

منذ أواخر عام ١٩٢٦ بدأت تفكر القوة المنتدبة بأجراء تعديلا دستورية جذرية، والغاء مجلس الشيوخ الذي كان يبدو لها عميقاً، ففي (٧ أيار عام ١٩٢٧) استقالت وزارة اديب باشا^(٤٨) بعد ما صوت مجلس النواب على سحب الثقة عنها وتلتها حكومة برئاسة حبيب باشا السعد^(٤٩)، ولم تتوان فرنسا عن المجابهة عن البرلمان اللبناني كان يواصل حياته اليومية، وكان التجاذبات بين المجلسين البرلمان ومجلس الشيوخ مستمرة، فلم يتوصلا إلى التفاهم الا على الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله عن سوريا، وكان لا بد من تدخل الانتداب، وجرى وضع مشروع تعديل دستوري، وقدم للمجلسين وكان يرمي بنحو خاص إلى منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، وكان يقف وراءها أثر الانتداب^(٥٠)، وعليه فان تعديل الدستور اللبناني عام ١٩٢٧، تناول الغاء مجلس الشيوخ، وتعيين ثلث اعضاء النواب من قبل رئيس الجمهورية، وقرار المسؤولية الجماعية للوزارة، وجوب اختيار نصف اعضاء الوزارة من داخل مجلس النواب، وكانت الغاية من جميع تلك التعديلات توطيد السلطة التنفيذية^(٥١).

اضافة إلى ذلك تضمن التعديل ضم مجلس الشيوخ والنواب في مجلس واحد، وانتخاب الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس النيابي^(٥٢)،

كما اصبح مجلس النواب يتكون من نواب منتخبين ونواب معينين بنسبة الثلثين للفترة الاولى والثلث للفترة الثانية، وبقي ذلك الاجراء قائماً حتى اعلان الاستقلال عام ١٩٤٣، ويبدو ان الغرض من ذلك التعديل -كما قلنا- هو توطيد السلطة التنفيذية وجعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على مجلس النواب^(٥٣)، وعليه فأن الدستور المعدل في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٢٧ شمل تعزيزاً محسوساً للسلطة الاجرائية، وجعل الجمهورية الحكم الحقيقي في النزاع بين مجلس النواب والحكومة^(٥٤).

وفي غضون ذلك تمت الموافقة وبإيعاز من السلطة المحتلة على دمج مجلس النواب والشيوخ في مجلس نيابي واحد وأطلق عليه اسم المجمع النيابي في تلك المدة، وبموجب تلك التعديل فتحت سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في الجانب التنفيذي والتشريعي، وهذا ما كان تهدف اليه السلطات الفرنسية، ولا سيما في الامور القانونية المقترحة، من جهة اخرى أدرك الفرنسيون ان توسيع سلطة اعضاء مجلس الشيوخ الداعمة، لإدارتهم في لبنان سيعمل على الحد من نفوذ المعارضين داخل المجلس النيابي^(٥٥).

وعليه كان الهدف الاساسي من تعديل الدستور هو تعزيز الهيمنة الفرنسية على الادارة السياسية في لبنان، فضلاً عن إثارة جو من الفوضى السياسية من اجل السيطرة على مقدرات البلاد، وبذلك تكون التعديلات بعدما ألغي مجلس

أثر فرنسا في كتابة وتعديلات الدستور اللبناني (١٩٤٣-١٩٢٦)

ابعدته عن المسؤولية^(٥٨)، ويلاحظ من ذلك، ان تعديل الدستور عام ١٩٢٧ كان اول تعديل ادخل على الدستور، وكان هو الاول والاطول من بين التعديلات التي نالت الدستور، اذ تناول التعديل ثلاثة وخمسين مادة من الدستور^(٥٩).

ومن اهم المواد المهمة المعدلة بالدستور اللبناني هي المادة (٣٢)، والتي نصت على ان يجتمع المجلس كل سنة في عقدتين عاديتين، وكذلك المواد الاخرى المعدلة وفق المادة (٤١) التي نصت اذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الحلف خلال مدة شهرين، ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد اجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله، ومن المواد الاخرى المعدلة: المادة (٣٨) هو كل اقتراح قانوني لم ينل موافقة المجلس لا يمكن ان يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه، وكذلك المادة (٣١) كان اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون^(٦٠).

وترى الباحثة ان الهدف من تلك التعديلات هو توطيد السلطة الاجرائية وجعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على البرلمان، وفرض الهيمنة الفرنسية على لبنان.

وجرى تعديل ثان للدستور عام ١٩٢٩، وكان هناك عدة مبررات لتعديل ذلك الدستور فمنهم من يقول سبب الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وآثارها على لبنان، ومنهم من يقول بالجمع بين الوزارة والنيابة، والبعض يقول ان

الشيوخ ودمجه بمجلس النواب، كما اعطت تلك التعديلات للرئيس شارل دباس صلاحية اقرار الموازنة فيما اذ اخفقت بإقرارها في المدة المحددة، وكذلك فتح اعتمادات اضافية في الميزانية، وبذلك تكون المعارضة قد خسرت اهم وسيلة من وسائل الضغط على الحكومة^(٦١).

فضلاً عن تلك التعديلات فألغى حق مجلس النواب بطلب زيادة نفقات ادى إلى تعديل المادة (٨٤) من الدستور اضافة إلى ذلك ان صلاحية رئيس الجمهورية ينشر مشروع الموازنة، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، فيما اذا امتنع المجلس عن اقراره قبل آخر شهر كانون الثاني مما ادى إلى تعديل المادة (٨٦) من الدستور، وان صلاحيات رئيس الجمهورية بفتح اعتمادات جديدة لا تتجاوز كل مادة من الاعتماد الواحد مبلغاً قدرة الف وخمسمائة ليرة سورية لبنانية ذهبية، على ان يطرح ذلك القرار بموافقة البرلمان مما ادى إلى تعديل المادة (٨٥) من الدستور، وازدادت ان صلاحية رئيس الجمهورية ينشر كل مشروع قانون يكون قد احالة إلى المجلس مقترناً بصيغة الاستعجال، اذا ما انقضى اربعون يوماً على احواله بدون ان يتناقش فيه مما ادى إلى تعديل المادة (٥٨) من الدستور^(٥٧)، ونتيجة لذلك اصبحت السلطة التشريعية بموجب ذلك التعديل هيئة واحدة هي مجلس النواب، ومرت السلطة التنفيذية هي الاخرى في تنظيمها بمرحلتين، في الاولى كان رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلي الذي يضع السياسة العامة للدولة، إلا ان الدستور

عدم الثقة بالوزارة في دورات المجلس العادية والاستثنائية بينما كان النصر الاول لا يميز ذلك الا في الدورات العادية.

المادة (٤٩) جعلت ولاية رئيس الجمهورية ستة اعوام بدلاً من ثلاث اعوام بشرط الاتكون قابلة للتجديد إلا بعد مضي ستة اعوام.

المادة (٥٥) المتعلقة بحق حل مجلس النواب، فقد أصبح حق الحل مطلقاً بموجب التعديل.

المادة (٦٩) الغيت تلك المادة التي كانت توجب حضور ثلثي اعضاء المجلس على الاقل لأجل التصديق على طلب حجب الثقة على الوزارة^(٦٣).

وعليه ان تمديد ولاية الرئيس الثانية هي مخالفة لما جاء في المادة (٤٩) من الدستور، والتي نصت ان تكون رئاسة الجمهورية ثلاث اعوام فقط، ولا يجوز انتخابه لولاية ثانية، ألا بعد ستة اعوام، الامر الذي يؤكد ان الدستور كان وثيقة يتلاعب الفرنسيون فيها بما يتناسب مع مصالحهم، ولم يكتف الفرنسيون بذلك، فقد رأوا بأن منح الرئيس صلاحيات واسعة لا تكفي وحدها لدعم سلطتهم في لبنان لذا رأوا انه من الضروري تقديم مشروع تعديل ثان للدستور من شأنه تدعيم صلاحيات السلطة التنفيذية اكثر مما في التعديل الاول، فطلبت الحكومة اللبنانية بضرورة اعداد مشروع التعديل وتقديمه للمجلس لأجل المصادقة عليه، ألا أن ذلك جوبه بمعارضة قوية من قبل السنة والشيعه

ولاية شارل دباس قاربت على النهاية كما حددها الدستور لمدة (٣) اعوام، ولكن الفرنسيين ارادوا ان يبقى في السلطة وتجديد مدته، وذلك لولائه المطلق لفرنسا^(٦١).

ان الاحداث التي مرت، ولا سيما في اثناء الحملة الانتخابية، فقد دفعت المفوضية العليا الفرنسية إلى التيقن بضرورة الزيادة في توطيد السلطة التنفيذية، لذلك بادرت الحكومة الجديدة برئاسة حبيب باشا السعد، ومن ورائها المفوضية العليا ان تقدمت بمشروع تعديل ثان للدستور، اذ اقره مجلس النواب في ٢٧ نيسان ١٩٢٩، واصدره رئيس الجمهورية في ٨ أيار من العام نفسه، وتناول التعديل بعض النصوص التي من شأنها زيادة صلاحية رئيس الجمهورية وهي تمديد ولايته من ثلاث اعوام إلى ستة اعوام وصلاحية رئيس الجمهورية بأن يختار جميع اعضاء الوزارة من خارج البرلمان، مما ادى إلى تعديل المادة (٢٨) من الدستور، وحق رئيس الجمهورية بحل مجلس النواب بمرسوم معلل يتخذه بمجلس وموافقة مما ادى إلى تعديل المادة (٥٥) منه^(٦٢).

وقد تناول هذا التعديل خمس مواد من شأنها زيادة صلاحية رئيس الجمهورية وهي:

المادة (٢٨) التي اصبحت تجيز ان يكون رئيس الوزراء من اعضاء مجلس النواب او من خارجة دون قيد.

المادة (٣٧) اصبحت تجيز للنواب طرح

المؤرخ في (٩ أيار ١٩٣٢)، والذي علق العمل بالدستور اللبناني وحل مجلس النواب، واوكل مهام رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء إلى شارل دباس^(٦٧).

واستمر تعليق الدستور حتى عام ١٩٣٤، إذ جاء المفوض السامي الكونت دي مارتيل^(٦٨) الذي اصدر عدة قرارات تنظيمية في (٢ كانون الثاني ١٩٣٤)، وافتتح المجلس النيابي الثالث في (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤) اولى جلساته، وتميزت تلك المدة باستمرار تعليق الدستور وتعليق صلاحيات مجلس النواب، فيما يخص منح الثقة للحكومة من عدمه، امراً دفع إلى ارتفاع الاصوات بتحسين الواقع الديمغرافي اللبناني وانهاء حالة الفراغ الدستوري، وزيادة الحركات الشعبية ضد الانتداب الفرنسي، وهذا ما دفع بالمفوض السامي دي مارتيل في (٤ كانون الثاني عام ١٩٣٧) إلى اصدار قرار اعاد من خلاله العمل بالحياة الدستورية وفي غضون ذلك عمد المفوض السامي الفرنسي غبريال بيو (Gabriel Bio)^(٦٩)، في (٢١ أيلول عام ١٩٣٩) إلى حل المجلس النيابي الثالث بموجب القرار (٣٤٦) كما عمد إلى تعليق العمل بالدستور بحجة الضرورات العسكرية التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)^(٧٠).

ويلاحظ من ذلك، ان لبنان شهدت تدهوراً كبيراً في الوضع الاقتصادي خلال تلك الاعوام من جراء سياسة فرنسا المتبعة فيه، فقد خلفت

والدروز، وفي الاخير تم التعديل والموافقة عليه في مجلس النواب، ثم المصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية في الثامن من أيار ١٩٢٩ ليصبح نافذاً بعد ذلك^(٦٤).

أضف إلى ذلك، ان على الرغم من وجود الدستور وتعديلاته لم تمارس الحكومة صلاحيات دستورية حقيقية، اذ كانت المفوضية هي صاحبة الحق في التصرف بالدستور تعليقه أو تعديله أو التعرف خارج اطاره، كما هو في منصب الرئاسة، الذي تنص الدستور على وجوب انتخاب الرئيس من قبل المجلس النيابي، ألا أن قوات الانتداب كثيراً ما تجاوزت نص الانتخاب إلى التعيين من قبل المفوض السامي بشرط ان يكون المعين أو المنتخب موالياً لها^(٦٥).

وفي غضون ذلك، جرت انتخابات المجلس النيابي الثاني في (١٣ تموز ١٩٢٩) في ظل حكومة بشارة الخوري^(٦٦)، والتي عقد اولى جلساته، وانتخب الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس، وتميز المجلس ذلك بإحداث بالغلة الاهمية منها تزايد الصراع المسيحي الاسلامي، واحداث سوريا الوطنية، وتعثر صدور الدستور السوري، التي انعكست آثارها على الواقع اللبناني، ثم الاختلاف على اجراء الاستفتاء عام ١٩٣٢ بين المسلمين والمسيحيين، واثار هذا الامر حفيظة المفوض السامي (هنري بونسوا)، الذي شعر ان تلك المطالب ستغير من واقع التوازن الطائفي لدى اللبنانيين، فعمد إلى اصدار القرار رقم (٥٥)

وكان ذلك التعديل قد حصل بالأجماع ماعدا صوت واحد، وكان في جو من الحماس، وهذا ما دفع فرنسا إلى اعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة وتعليق الدستور وتعطيل الحياة السياسية في لبنان، وكان سبب ذلك الاعتقال هو قيام الحكومة بإجراء تعديل على المادة (١١)، والتي كانت تنص على أن اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين في البلاد، لكن بعد التعديل الذي حصل جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية والوطنية في البلاد، أما اللغة الفرنسية فيتم استخدامها وفق ما يحدده القانون اللبناني، وجرى تعديلاً آخر في ٧ كانون الأول عام ١٩٤٣ عندما تم عقد اجتماع من أجل البحث في قضية المعتقلين وهم مسؤولي الحكومة اللبنانية، على أثر ذلك تم اتخاذ قرار بتعديل المادة الخامسة من الدستور من أجل استبدال علم لبنان الذي كان شكله أقرب إلى العلم الفرنسي وإضافة شجرة الأرز في وسط العلم الجديد، وتم ذلك بالفعل في (٧ كانون الأول عام ١٩٤٣)، وتم تعديل المادة الخامسة من الدستور^(٧٤).

نستنتج مما سبق أن التعديلات الدستورية التي أجرتها فرنسا على الدستور اللبناني جاء وفق مصلحة فرنسا ولم يمثل شيء لمصلحة لبنان من خلال زرع الطائفية، إذ لم تكن هناك حرية وإخاء ومساواة والدليل على ذلك تحكم المفوض السامي الفرنسي في تعديل مواد الدستور اللبناني وهو المسيطر الكبير على زمام الأمور في البلاد.

وراءها التذمر والمجاعة، الأمر الذي دفع حكومة أحمد الداعوق إلى الاستقالة في (٢٧ تموز ١٩٤٢)، وتشكيل حكومة برئاسة سامي الصلح وبعد سبعة أشهر من تسليم حكومة سامي الصلح^(٧١)، جاءت الترجمة الجزئية لتصريحات الجنرال كاترو حول استقلال لبنان مع إصدار القرار (١٢٩F) في (٨ آذار ١٩٤٣)، وبموجبة أعيدت الحياة الدستورية اللبنانية، وأعيد العمل بالدستور بعد التحوير في بعض أحكامه، كما تضمن القرار إعلاؤه نصاً بإلغاء مبدأ تعيين النواب، وجعل مبدأ الانتخاب هو المعيار في تأليف المجالس النيابية في لبنان^(٧٢)، وجرى تعديل آخر للدستور في (١٨ آذار عام ١٩٤٣)، وقد طال هذا التعديل السلطة التشريعية، وركز على إلغاء التعيين في المجلس النيابي وإعطاء صلاحية البت في صحة انتخاب أعضائه بأكثرية الثلثين، مع العمل على ضرورة إجراء الانتخابات خلال مدة ستين يوم قبل انتهاء ولاية المجلس وإجراء الانتخابات الفرعية خلال شهرين، إذ أن ذلك التعديل قد أخل بموجب القرار الفرنسي رقم (١٢٩) الصادر عن الدولة المنتدبة^(٧٣).

وجرى تعديلاً دستورياً آخر في (٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٣) عندما استقلت لبنان من السلطة المنتدبة ومن قيودها التي ألحقت الضرر بالشعب اللبناني لأعوام عديدة، وبعد ذلك التعديل من أفضل التعديلات الدستورية التي مرت على لبنان، إذ حرر الدستور اللبناني من قيود دولة الانتداب،

الخاتمة

ونتيجة لما سبق كانت السياسة الفرنسية هي المسؤولة عن التحكم بالحياة النيابية في لبنان طيلة مدة الانتداب، فقد سيرتها وفق ما ترغب اليه، ولا سيما في التعديلات الدستورية، التي اجريت في الاعوام ١٩٢٧ و ١٩٢٩ و ١٩٤٣، وبذلت فرنسا قصارى جهدها من اجل الوصول إلى اهدافها الاستعمارية، وكانت لها بصماتها الواضحة في تعديل المواد الدستورية على الرغم من وجود مؤيدين ومعارضين لرغبات فرنسا في تعديل الدستور، وعملت فرنسا من خلال تلك التعديلات الدستورية على سير لبنان على رغبتها، ولم تعترف بسيادة لبنان، وقد عملت على ادارة البلاد وزرع بذور الطائفية في الحياة النيابية اضافة إلى تعطيل الدستور بما يلائم مصلحتها.

الهوامش

- ١-بونكاريه: ولد في عام ١٨٦٠، درس القانون وعمل بالمحاماة واشترك في وزارات عدة انتخب رئيساً للجمهورية في ٢١ نيسان عام ١٩١٣، وبقي في منصبه لمدة سبع سنوات، وعاصر الحرب العالمية الاولى وكان من المتشددين في فرض التعويضات على المانيا، ومن المعارضين لمعاهدة فرساي، الف وزارته في العام ١٩٢٢، وهو من امر جيش فرنسا باحتلال اقليم الرور، اعتزل السياسة عام ١٩٢٩، توفي في العام ١٩٣٤، قاسم خليف عمار العكيلي، التنوع الطائفي وأثره على الواقع السياسي في لبنان (١٩٢٠-١٩٥٨) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٣، ص ٨٨-٨٩.
- ٢-ويغاند: ولد ويغاند في مدينة بروكسل عام ١٨٦٧، وتخرج من كلية سان ريمو العسكرية عام ١٨٨٨، تولى منصب رئيس الأركان تحت قيادة الجنرال غوش خلال الحرب العالمية الأولى، منح رتبة جنرال عام ١٩١٦، عين مندوبا ساميا لسوريا ولبنان في ١٩ نيسان ١٩٢٣ لغاية ٥ تشرين الأول ١٩٢٤. للمزيد ينظر: رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان من ١٩٢٠-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦، ص ٥٦.
- ٣-سعد محسن عبد العبيدي، السياسة الفرنسية تجاه لبنان ١٩١٨-١٩٣٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٥، ص ١٥٥.
- ٤-محي الدين السفرجلاني، تاريخ الثورة السورية، مطبعة الثبات، دمشق، ١٩٦٠، ص ١١٨.

- ٥- سلطان باشا الاطرش: ولد عام ١٨٩١ في قرية صيدا، تلقى علومه الأولية على أيدي بعض الأساتذة الخصوصيين ثم اقتصر على المطالعة الشخصية، وعندما قامت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين كان له دور في الشام وقاد الثورة السورية لمدة ١٨ شهراً تكبد فيها العدو أفدح الخسائر، وفي عام ١٩٢٧ دخلت الجيوش الفرنسية الجبل فنزح إلى الصحراء واستمر في الكفاح والنضال، نال من الأوسمة والميداليات كما أنه لقب باشا، له نشرات سياسية وخطب حماسية. للمزيد ينظر: رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص ٦١.
- ٦- هنري دي جوفيل: ولد في باريس عام ١٨٧٨ خدم في الجيش الفرنسي برتبة رقيب أثناء الحرب العالمية الأولى ثم رقي إلى رتبة ضابط، انتخب عام ١٩٢١ عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي ومفوض سامي من ٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ ومثل فرنسا في عصبة الأمم المتحدة، عين في الحكومة الفرنسية في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ مفوضاً سامياً خلفاً للجنرال ساراي فكان أول مفوض سامي مدني يتولى هذا المنصب بعد إعلان دولة لبنان الكبير، وبما أن وزارة بونكاريه لم توافق على دعوته للاتفاق مع السوريين، استقال من منصبه في آب ١٩٢٦، توفي عام ١٩٣٥. حيدر رزاق راشد الطفيلي، ألفرد النقاش ودوره السياسي في لبنان (١٨٨٧-١٩٧١)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٤، ص ٢٢.
- ٧- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧.
- ٨- علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي، (د.ت)، ص ٨٢.
- ٩- هدى رزق، لبنان بين الوحدة والانفصال (١٩١٩-١٩٢٧)، (د.ت)، بيسان، (د.ت)، ص ١٢٤.
- ١٠- المصدر نفسه، ص ١٢٥.
- ١١- الدستور الفرنسي ١٨٧٥: هو دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة التي قامت في ٣٠ كانون الثاني من السنة المذكورة بعد سقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية، امبراطورية نابليون الثالث أثر هزيمته في معركة سيدان في عام ١٨٧٠ امام بروسيا، وانهارت تلك الامبراطورية، ولم يكن الدستور المشار اليه دستوراً منطقياً مرتباً بل جاء حصيلة سلسلة من التوقعات والحلول الوسطى التي اقترحتها الجمعية الوطنية الفرنسية. للمزيد ينظر: صالح جعيول جويعد السراي، فرنسا ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٣٦-١٩٤٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٢٤٤.
- ١٢- جوزيف صقر، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، لبنان، ط ٢، د. م، ١٩٩٨-١٩٩٩، ص ٣٩.
- ١٣- علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص ٧٣.
- ١٤- هدى رزق، المصدر السابق، ص ١٢٦.
- ١٥- ابراهيم محسن، المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٦)، بحث منشور، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد ١٩٨٨، ٦٣، ص ١٨٧.
- ١٦- كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧، ص ١١.
- ١٧- يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣-١٩٨٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤٦.
- ١٨- شارل دباس: من طائفة الروم الارثوذكس، مدعوم

- اللبناني بعد الحرب العالمية الاولى من عام ١٩١٨ -
١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الازهر،
كلية اللغة العربية، ص ٦.
- ٢٨- علي عبد المنعم شعيب، مطالب جبل عامل الوحدة
المساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦، المؤسسة
الجامعية للدراسات، ط ١، ١٩٨٧، ص ٩٨.
- ٢٩- سليمان تقي الدين، المصدر السابق، ص ٣٨-٣٩.
- ٣٠- بطرس ديب، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية
والعالم، ط ١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١،
ص ٤٦٥.
- ٣١- عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون
ودورة السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الآداب،
٢٠١٢، ص ١٥.
- ٣٢- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٦٦.
- ٣٣- حسان حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة
١٩٣٦، المؤسسة الجامعية للكتاب، بيروت، ١٩٨٣،
ص ١٤٠-١٤٢.
- ٣٤- لقاء سامي سعيد الكناني، جبل عامل في لبنان دراسة
تاريخية ١٩١٨-١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة،
الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية، ٢٠١٨،
ص ١٠١.
- ٣٥- سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان بين الحرين
العالميتين ١٩١٤-١٩٤٦، معهد الانماء الوطني، د. ت،
ج ٣، ص ١٨١.
- ٣٦- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- ٣٧- اياد ابراهيم عبد الله، المصدر السابق، ص ٦٣.
- من قبل فرنسا، وكانت مدة حكمه (١٩٢٦-١٩٢٩)
الولاية الاولى، (١٩٢٩-١٩٣٢) الولاية الثانية،
(١٩٣٢-١٩٣٤) الولاية الثالثة، وذلك التمديد تم من
قبل المندوب السامي بعد تعليق الدستور. للمزيد ينظر:
اياد ابراهيم عبد الله، شارل دياس ودوره السياسي في
لبنان (١٨٨٤-١٩٥٣)، رسالة ماجستير غير منشورة،
جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٥،
ص ١٢.
- ١٩- فيليب حتي، تاريخ لبنان، ترجمة رئيس فريحة، بيروت،
١٩٧٢، ص ٥٩٨.
- ٢٠- فتحي عباس خلف، العلاقات العراقية- اللبنانية
١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص ٦.
- ٢١- جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-
١٩٧٥ دراسة وثائقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة،
جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٦، ص ٩٢.
- ٢٢- مجموعة من الباحثين، الشيعة في لبنان من التهميش إلى
المشاركة الفاعلة، ط ١، دار المعارف، ٢٠١٢، ص ١٣٦.
- ٢٣- محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال
العصور، د. ت، د. م، ج ٢، ص ١٠٠.
- ٢٤- فاضل جاسم منصور، العلاقات السورية اللبنانية،
مؤسسة حروف عراقية، ط ١، ٢٠١٥، ص ١٩.
- ٢٥- هليلينا كوبان، لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفية، ترجمة:
سمير عطا الله، منشورات هاي لايت، لندن، د. ت،
ص ٥٦.
- ٢٦- سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية،
(١٩٢٠-١٩٧٠)، ط ١، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٨.
- ٢٧- يوسف عثمان صليبي، الاتجاهات الجديدة في الشعر

للمحكمة الاستئنافية في بيروت، ثم رئيس التحرير لجريدة طرابلس لمدة (١٥) عاماً، ويعد من الشخصيات الإسلامية السنية التي تعاونت مع سلطة الانتداب الفرنسي. للمزيد ينظر: محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان (١٩٢٣-١٩٨٩)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص ٣٩.

٤٧- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٦٩.
٤٨- اديب باشا: زعيم ماروني كبير وخال كميل شمعون، وكان من أبرز قادة جمعية الاتحاد اللبناني، التي تأسست في القاهرة عام ١٩٠٩، وكانت تلك الجمعية تهدف إلى توسيع حدود لبنان، وكانوا يتطلعون إلى فرنسا لمساعدتهم في الحصول على الاستقلال، ومن ثم عين اميناً عاماً للدولة عام ١٩٢٤، ورئيساً للحكومة الأولى في لبنان (١٩٢٦-١٩٢٧)، التي تشكلت في عهد الانتداب. للمزيد ينظر: عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي، المصدر السابق، ص ٩.

٤٩- حبيب باشا السعد: استلم حبيب باشا السعد وزارته الأولى في (٩ آب ١٩٢٨)، بعد ان قدم بشاره الخوري استقالته، وضمت وزارة حبيب باشا السعد الذي احتفظ لنفسه برئاستها وزارة العدل كل من موسى نمور وزير الداخلية، صبحي حيدر وزير المالية. للمزيد ينظر: سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٧٧.

٥٠- هدى رزق، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.

٥١- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨١، ج ١، ص ١٩٥.

٥٢- انوار سعدون نجم على السباعي، العلاقات المصرية

٣٨- تمارا الشلبي، شعبة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية (١٩١٨-١٩٤٣)، ترجمة: عائدة سرکسي، دار النهار، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

٣٩- عمار خالد رمضان، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣)، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية، العدد السادس عشر، ٢٠١٤، ص ٢٢٧.

٤٠- هدى رزق، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣٠.

٤١- نوال فياض، صفحات من تاريخ جبل عامل في العهدين العثماني والفرنسي، دار الجديد، بيروت، ١٩٧٤، ص ٧٤.

٤٢- احمد عارف الزين: هو عارف بن علي بن موسى بن يوسف الانصاري الخزرجي العاملي الصيداوي، ينتسب إلى اسرة آل الزين المعروفة في جبل عامل، وهي من الاسر المعروفة التي انتجت علماء وفقهاء. للمزيد ينظر: مجيد حميد عباس الحدراوي، مجلة العرفان اللبنانية دراسة تاريخية (١٩٠٩-١٩٣٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٦.

٤٣- صابرينا ميرفان، حركة الاصلاح الشيعي علماء جبل عامل وأدبائه من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية استقلال لبنان، ترجمة: هيثم الامين، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٧٧.

٤٤- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٤٥- المصدر نفسه، ص ١٦٨.

٤٦- الشيخ محمد الجسر: سياسي لبناني ولد عام ١٨٧٩ في مدينة طرابلس، انتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٢، حتى العام ١٩١٨ بناية عن العرب من اهل الشام، وفي عام ١٩١٨ عين رئيساً

- ٦٢- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٧٧ - ١٧٨.
- ٦٣- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ١٢٠.
- ٦٤- المصدر نفسه، ص ١٢٠-١٢١.
- ٦٥- سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص ١٧٨.
- ٦٦-: بشارة الخوري (١٨٩١ - ١٩٦٤): اول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال، وشغل منصب رئيس الوزراء لمرتين اثناء مدة الانتداب الفرنسي المدة الاولى من ٥ مايس ١٩٢٧ - ١ اب ١٩٢٨ والثانية ٩ مايس ١٩٢٩ - ١١ تشرين اول ١٩٢٩، اسس الكتلة الدستورية عام ١٩٣٢ وتحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٥٥، انتخب رئيساً للبنان في ٢١ ايلول ١٩٤٣ حين اعتقلته القوات الفرنسية مع اعضاء حكومته وانتخب بعد الافراج عنه في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٣ رئيساً للجمهورية، وضع مع رياض الصلح الميثاق الوطني الذي نظم اسس الحكم في لبنان. للمزيد ينظر: ناظم خليل حسن عبد المعموري، الحرب الاهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٨٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠١١، ص ١٦.
- ٦٧- سجاد كشاش ماضي وباسم احمد هاشم، الحياة التمثيلية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٣٩، بحث منشور، مجلة الباحث، مجلد (٤١)، العدد (٣)، ج ١، ٢٠٢٢، ص ٧٦٥.
- ٦٨- دي مارتيل: ولد عام ١٨٧٨، درس الحقوق والعلوم السياسية، التحق بوزارة الخارجية، وفي عام ١٩٣٣ عين مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، أحيل على التقاعد في عام ١٩٣٨، توفي في كانون الثاني عام ١٩٤٠. محمد رضوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة،
- البنانية ١٩٥٢-١٩٥٨ «دراسة تاريخية» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية، ٢٠١٠، ص ١٥.
- ٥٣- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ص ١١٤ - ١١٥.
- ٥٤- هدى رزق، المصدر السابق، ص ١٣١.
- ٥٥- لقاء سامي سعيد الكناني، المصدر السابق، ص ١١٥.
- ٥٦- المصدر نفسه، ص ١١٥-١١٦.
- ٥٧- احمد ماجد عبد الرزاق، سياسة فرنسا تجاه لبنان (١٩٢٩-١٩٣٤)، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، مجلد (٦٨)، العدد (١)، ٢٠٢٤، ص ٢٦٨.
- ٥٨- علي يوسف الشكري وآخرون، دور رئيس الدولة في اختيار مجلس الوزراء او انتهاء ولايته في الدستور اللبناني النافذ- دراسة تحليلية، بحث منشور، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلة فعلية محكمة، العدد ٤٤، ٢٠١٧، ص ١.
- ٥٩- وليد خالد عبد وحازم صباح احمد، التحولات الدستورية في العراق ولبنان، بحث منشور، مجلة الفراهيدي، مجلد (١٤)، العدد (٤٩)، ٢٠٢٢، ص ٢٨٦.
- ٦٠- احمد ماجد عبد الرزاق، أثر فرنسا في الدستور اللبناني وردود الفعل ازاءها (١٩٢٦-١٩٣٢)، مجلة كلية التربية، ابحت المؤتمر العلمي الدولي الثاني نقابة الأكاديميين العراقيين، مركز التطوير الاستراتيجي الأكاديمي وجامعة صلاح الدين، كلية التربية الاساسية، اربيل، للمدة ١٠-١١ شباط، ٢٠٢٠، ص ٤٨٣.
- ٦١- المصدر السابق، ص ٤٨٤.

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٥، ص ١٣٢.

٦٩- غريال بيو: آخر مفوض سامي فرنسي قبل إعلان

الحرب العالمية الثانية، دبلوماسي قديم في السلك

الخارجي الفرنسي، كان سفيراً لبلاده في النمسا قبل

الحرب، أعلن أثناء الحرب أن فرنسا لن تتقيد بالهدنة،

وأنها سوف تتابع الحرب إلا أنه اضطر بعد أقل من

يومين إلى الإعلان بأنه يدعن لجميع شروط الهدنة

لحفظ سلامة الوطن. للمزيد ينظر: جاسم محمد خضير

الجبوري المصدر السابق، ص ٣٦.

٧٠- سجاد كشاش ماضي وباسم احمد هاشم، المصدر

السابق، ص ٦٩١.

٧١- سامي الصلح: (١٨٨٧-١٩٦٨) سياسي لبناني من

الطائفة السنية، درس في أوروبا، ليحصل على شهادة

الدبلوم في الحقوق قدم خدماته للقضاء اللبناني لأكثر

من اثنين وعشرون عاماً شغل منصب رئيس الوزراء

لأول مره (١٩٤٢-١٩٤٣) وشغل منصب النائب من

الحكومات اللبنانية خلال الاعوام (١٩٤٣-١٩٥٧)،

ساهم بنباية عن مدينة بيروت لاستكمال الاستقلال.

للمزيد ينظر: حكمت ابو زيد، رؤساء حكومات لبنان

كما عرفتهم، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٩-٢٠.

٧٢- سجاد كشاش ماضي وباسم احمد هاشم، المصدر

السابق، ص ٦٩٢.

٧٣- وليد خالد عبد وحازم صباح احمد، المصدر السابق،

ص ٢٨٦.

٧٤- المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

The influence of France on his Writing to the Constitution (1926-1943)

M.M. Bahira Adel Hadi

Al-Mustansiriyah University / College of Basic Education

Abstract

Studying the Lebanese Constitution and the impact of the amendments made to it by France is an important and vital topic, due to the nature of that critical period that Lebanon went through, in terms of sectarian political conflicts, Therefore, the drafting of the Lebanese Constitution was free to resolve sectarian conflicts, declare human rights, and restore the country prestige, However France worked to make constitutional amendments during that period that changed the features of the Constitution and controlled the country capabilities, despite the presence of supporters and opponents of those amendments.

Keywords: the constitution, public1926, adjustments, Lebanon, Charles Debbas.